قررت دعوة وزير التربية وصالح الفضالة لمناقشة ما يتردد عن وقف تعليم أبناء البدون

# «حقوق الإنسان البرلمانية» تحدد أولوياتها لدور الانعقاد الحالي

■ الحمدان: أولويات اللجنة تتمثل في إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان

■ التربية والجهاز المركزي: الكويت ملتزمة بضمان حق التعليم للمقيمين على ارضها

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان

انتهت لجنة حقوق الانسان البرلمانية خلال اجتماعها امس الى تحديد أولوياتها لدور الانعقاد الحالي لمجلس الامة في وقت قررت فيه دعوة المختصين والمهتمين بحقوق الانسان الى اجتماعاتها المقبلة.

وذكر مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان في تصريح صحافي أن اولويات اللجنة تتمثل في انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان والمحال الى اللجنة باقتراح نيابي ومشروع حكومي.

واضاف ان الحقوق الانسانية للمقيمين بصورة غير قانونية ستكون ضمن الاولويات بالاضافة الى قانون الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز العنصري.

واعلن الحمدان ان اللجنة قررت دعوة وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة لمناقشة ما يتردد عن وقف تعليم ابناء المقيمين بصورة غير قانونية في المدارس الحكومية على ان تدعو اللجنة في اجتماعات لاحقة الاختصاصيين والمسؤولين والمهتمين في قضايا حقوق الانسان.

من جانبها اكدت وزارة التربية والجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية التزام دولة الكويت بضمان حق التعليم للمقيمين على ارض البلاد بجميع المراحل الدراسية انسجاما مع مكانة الكويت الرائدة في العمل الانساني اميرا وحكومة وشعبا.

وقالت الوزارة والجهاز في بيان مشترك تلقت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) نسخة منه حول ما يشاع عن حرمان طلبة من التعليم ،ان وزارة التربية والجهاز والمركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وإزاء ما يثار حول تعليم المقيمين بصورة غير قانونية يؤكدان التزام دولة الكويت عبر مؤسساتها المعنية بضمان حق التعليم للمقيمين على ارض الكويت وتحمل اعباء تعليمهم بكل المراحل الدراسية انسجاما وانسانا مع مكانة الكويت الرائدة في العمل الانساني اميرا وحكومة وشعبا.

واضاف البيان الذي وقع عليه كل من الوكيل المساعد للتعليم الخاص والنوعي بالانابة بوزارة التربية فهد الفليص والامين العام المساعد للشؤون الفنية والمعلومات في الجهاز المركزي وليد العصفور انه بناء على ما سبق فإن الوزارة والجهاز بودان نبيان وتوضيح عدد من الحقائق للراي العام ولاهل الكويت بهذا الصدد.

وذكر ان ادارة التعليم الخاص اعلنت في الصحف اليومية انها ستقوم باستقبال اولياء الأمور في الفترة المسائية من الخامس وحتى السابعة ولغاية فترة زمنية مدتها شهر كامل قبل بداية العام الدراسي مضيفا انه تمت إفادة جميع المتقدمين بالمستندات المطلوبة ليتم تسجيل واستمرار تسجيل ابنائهم في مدارس التعليم الخاص.

وقال البيان انه جرى عقد العديد من الاجتماعات المشتركة بين الجهاز المركزي ووزارة التربية لمناقشة الشرائح المستوفية لشروط القبول بالصندوق الخيري حيث تم الاتفاق مع وزارة التربية على ان تشمل الرعاية سبع فئات الاولى كل مقيم بصورة غير قانونية مسجل ويحمل بطاقة الجهاز المركزي والثانية كل مقيم بصورة غيرقانونية لا يحمل بطاقة الجهاز لكنه مسجل بالمعلومات المدنية.

واضاف ان الفئة الثالثة هي «كل مقيم بصورة غير قانونية لا يحمل شهادة ميلاد شرط ان يكون لديه بلاغ ولادة مصدق من دعاوى النسب، والرابعة ، من ليس له اي اثبات بانه من المقيمين بصورة غير قانونية وغير مسجل في الجهاز المركزي وليس له بلاغ ولادة ولديه بطاقة ضمان صحي تتضمن رقما مدنيا».

وذكر البيان ان الفئة الخامسة هي «كل ابناء المقيمين بصورة غير قانونية الذين ينقاضون راتبا تقاعديا من التأمينات باعتبارهم محاربين قدماء خاضوا حرب ستة 1967 وحرب سنة 1973 في مصر وسوريا ومن دخلوا حرب تحرير الكويت، في حين ان الفئة السادسة هي «ابناء العسكريين الذين على رأس عملهم ولديهم هوية عسكرية حتى لو لم يكونوا مقيمين بصورة غير قانونية ولديهم جوازات واقامة».

وقال ان الفئة السابعة والاخيرة تشمل «ابناء الكويتيات الارامل والمطلقات او اذا كان الزواج قائما سواء كان الزوج معلوم الجنسية او مقيما بصورة غير قانونية».

واضاف انه نتيجة لما سبق فان الصندوق الخيري لم يرفض اي طلب مستوف للشروط وانه نتيجة لذلك تم رعاية 15105 طلاب من المقيمين بصورة غير قانونية في العام الدراسي 2014 - 2015 وبلغ عدد الطلبة المسجلين منهم بالمرحلة الابتدائية 7981 طالبا وطالبة مقابل 4292 طالبا وطالبة بالمرحلة المتوسطة و2832 طالبا وطالبة بالمرحلة الثانوية. واوضح ان حقيقة ما حدث هو ان هناك العديد من اولياء الامور الذين يدعون انهم من فئة (البدون) ويطلبون تسجيل ابنائهم في المدارس الخاصة وهم لا يحملون اي اثبات صادر عن الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وليست لديهم ارقام مدنية اوبلاغ ولادة مصدق. وقال البيان ان الصندوق الخيري يقبل بمستند بلاغ الولادة مؤقتا لتسجيل الطلبة في المدارس مضيفا انه قام فعلا بقبول 5101 طالب وطالبة بناء على بلاغ الولادة وذلك في العام الدراسي الحالي 2014-2015.

في ظل احتمال بقاء سعر البرميل منخفضا حول 76 دولاراً للبرميل

# عبد الصمد: عجز متوقع بمبلغ 1.233 مليار دينار في الحسابات الختامية لـ 2015/2014

■ الانخفاض المتسارع في سعر النفط ليس غريباً على السوق الكويتي

عدنان عبدالصمد

اوضح النائب عدنان عبدالصمد انه طبقا للأسعار المعلنة من قبل مؤسسة البترول الكويتية فقد شهد سعر برميل النفط الكويتي استقرارا نسبيا خلال الخمس شهور الأولى من السنة المالية 2015/2014 (ابريل اغسطس) حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال الفترة 103.92 دولار وبلغ اقصاه في شهر يونيه عند 108.91 دولار للبرميل ثم تبع ذلك إنخفاض متسارع في سعر البرميل خلال شهري سبتمبر واكتوبر 2014 حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال شهر سبتمبر 95.4 دولار للبرميل ثم زاد معدل الإنخفاض في شهر اكتوبر ليصبح متوسط سعر البرميل 84.3 دولار وإستمر الإنخفاض بمعدل أسرع خلال الأيام الأولى من شهر نوفمبر حيث بلغ سعر البرميل في 6 نوفمبر 75.79 دولار زاد إلى 76.58 في 8 نوفمبر 2014 وهو ادنى سعر لبرميل النفط الكويتي منذ أربعة سنوات حيث بلغ 76.74 دولار في 18 اكتوبر 2010 ، وبلغ في 11 اكتوبر 75.45 دولار.

واضاف النائب عبدالصمد ان هذا الإنخفاض المتسارع في سعر النفط الكويتي ليس غريبا على سوق النفط الكويتي فقد سبق ان تعرض برميل النفط الكويتي لهزة مشابهه في عام 2012 خسر خلالها 35.27 دولار عندما إرتفع لأعلى مستوى في مارس 2012 إلى 123.52 دولار ثم هوى السعر ليصل إلى 88.25 دولار في يونيه من العام نفسه.

وأكد النائب عبدالصمد على انه بالرغم من وجود تشابه بين انخفاض سعر برميل النفط الكويتي الآن وفي عام 2012 ، إلا أن هناك اختلافا كبيرا في النتائج المترتبة على كل منهما ، نظرا للإختلاف الكبير في وضع الميزانية العامة للدولة في عام 2013/2012 عنها في عام 2015/2014 . ففي عام 2013/2012 كان المقدر لسعر البرميل في الميزانية 65 دولارا للبرميل وبلغ السعر المتحقق للبرميل 88.25 دولارا بزيادة الفعلي المتحقق عن المقدر بمبلغ 23.25 دولار ، وبالتالي فسوف يترتب على الإنخفاض في السعر إنخفاض قيمة الفائض الفعلي للميزانية دون وقوع عجز

أما في ميزانية 2015/2014 فإن السعر المقدر للبرميل 75 دولار وبلغ السعر المتحقق خلال الأيام الأولى من شهر نوفمبر 2014 وبالتالي فاصبح من المؤكد ان زمن الفوائض في الميزانية قد إنتهى واصبح العجز مؤكد إذا ما استمرت هذه الأسعار في الإنخفاض أو إذا استمرت الأسعار الراهنة على حالها خلال وقد اشار النائب عبدالصمد ان كثير من الدراسات التي تم إعدادها من قبل المؤسسات والمنظمات المتخصصة والمعنية بأسعار النفط قد إنتهت إلى ان هذا الإنخفاض الراهن في الأسعار سوف يستمر خلال الربع الأخير من عام 2014 والربع الأول من عام 2015 حيث اوضحت تقديرات وكالة الطاقة الدولية ان حجم الطلب العالمي على النفط في الربع الرابع من 2014 يبلغ 93.5 مليون برميل يوميا بينما بلغ العرض العالمي أكثر من 96.7 مليون برميل يومياً ، بالإضافة الى تضخم المخزون النفطي ، هذا فضلاً عن انه من المقرر ان الطلب على النفط سوف ينخفض مع دخول الربع الأول من عام 2015 وذلك لدخول العديد من المصافي حول العالم في برامج صيانة دورية .

كما أشار النائب عبدالصمد ايضا إلى ان كمية النفط المقدر إنتاجها في ميزانية 2015/2014 هي 2.7 مليون برميل يوميا بزيادة مقدارها نصف مليون برميل يوميا عن حصة الكويت في منظمة الأوبك البالغة 2.2 مليون برميل يوميا ، وبلغ الإنتاج الفعلي خلال الست شهور الأولى من السنة المالية 2015/2014 حوالي 2.6 مليون برميل يومياً ، وهذه الكمية قابلة للإنخفاض وليس للزيادة خلال النصف الثاني من السنة المالية 2015/2014 وذلك نتيجة لرغبة بعض دول الأوبك في خفض سقف الإنتاج أو تثبيته على احسن حال لمواجهة الإنخفاض في اسعار النفط ونتيجة ايضا لصدور قرارات بإيقاف الإنتاج في حقل الخفجي، ويصرف النظر عن اسباب ايقاف الانتاج فإن مواجهة هذه الأسباب يحتاج بعض الوقت يتم خلاله إستبعاد حصة الكويت من إنتاج حقل الخفجي البالغة 135 الف برميل يومياً.

تنظيم التعليم بصفة عامة من أولويات لجنة الشؤون التعليمية والثقافية

# الرويعي: مشكلة جامعة الشداديةتكمن في أن «الحكومة تشكو الحكومة»

جانب من اجتماع لجنة الشؤون التعليمية

كتب مصطفى كامل

ناقشت لجنة الشؤون التعليمية والثقافية والارشاد البرلمانية امس اولوياتها التي ستبحثها وتدرسها خلال دور الانعقاد الجاري.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عوده الرويعي في تصريح للصحافيين ان اللجنة ناقشت اولوياتها الفرعية والخاصة وقلصتها الى اولويات عامة ينطلق عمل اللجنة منها.

واضاف ان من اولويات اللجنة هو عملية تنظيم التعليم بصفة عامة سواء المبكر او رياض الاطفال او العام بمراحلة الثلاث والعالي و التعليم الخاص اضافة الى العقبات التي تواجة قطاعات التربية لمخلفة وتقديم حل لها.

واضاف ان اللجنة اتخذت قرارا بالتركيز على الجوانب الثقافي والاعلامي كاحد اولوياتها .

وقال ان اللجنة اتفقت على متابعة جامعة مدينة الشيخ صباح السالم في الشداديةوجامعة الشيخ جابر الاحمد للتاكد من عدم مخالفتهما للقانون طبقا لتكليف مجلس الامة في السابق مشيرا الى ان مشكلة جامعة الشداديةتكمن في ان « الحكومة تشكو الحكومة» والمتمثله في تصاريح العمل والاذونات وهي مشكله ستواجهها اللجنة.

وشدد على وضع حد لهذا الامر من خلال تشريع يضمن تسهيل حصول الحكومة لكافة التسهيلات اللازمة للمشاريع الكبيرة لضمان عدم تاخيرها.

واوضح ان من الاولويات هو موضوع الاعتماد الاكاديمي ووجود مراكز لقؤاس الراي ومراكز بحثية ومجتمعية مؤكدا ضرورة التوسع في انشاء فروع للكليات الجامعية في المناطق والمحافظات الاخرى والاستفادة من الكفاءات الوطنية في هذه الافرع ومتابعة الجامعات الحكومية والخاصة.

وذكر ان اللجنة درست ظاهرة الدروس الخصوصية التي تعود الى ضعف الجانب الرقابي لوزارة التربية اضافة الى اهمال المدرس لدوره مشيرا الى ان اللجنة تتجه لوضع تصورات لمعالجة هذه الظاهرة.

بين أن وضع البورصة حرج والناس خسروا الكثير من أموالهم

# الزلزلة: الأربعاء.. سنطلب من الحكومة تعديل قانون هيئة أسواق المال

■ التنفيذ الخاطئ للقانون من قبل هيئة أسواق المال أبعد كثيراً من المتداولين عن السوق

■ الميزانيات بعثت رسالة إلى رئيس مجلس الأمة لتأجيل جلسة الخميس لوضع آلية واضحة المعالم لها

يوسف الزلزلة

ابدي النائب د. يوسف الزلزلة ملاحظاته حول الاولويات التي قدمتها الحكومة لمجلس الامة مشيرا انه لم يوجد اي مشروع بقانون يتعلق بالتعديل علي قانون هيئة اسواق المال

واضاف ان وضع البورصة جدا حرج والناس خسروا الكثير من اموالهم وهذا نتيجة لعدم وجود قانون متكامل علاوه علي التنفيذ الخاطئ للقانون من قبل هيئة اسواق المال وتحويل الجميع للنيابة مما ابعد كثير من المتداولين عن السوق

ونقل عن وزير المالية تاكيده انه اصبح ضروريا التعديل علي قانون هيئة اسواق المال وكذلك مدير الهيئة اكد علي هذا التعديل

وافاد بانه لا يمكن السكوت عن تجاهل الحكومة لتقديم مشروع قانون بهذا الشان مبينا انه في يوم الاربعاء المقبل علي هامش الجلسة سوف يتم الزام الحكومة علي الجلوس مع اللجنة المالية والاقتصادية للنظر في الاقتراحات بقوانين الخاصة بالتعديل علي هيئة أسواق المال علي ان تقدم اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر

وذكر ان كثير من النواب موافق علي هذه الفكرة بتقديم الطلب خلال جلسة الاربعاء المقبل

وحول الجلسة الخاصة المقترحة يوم الخميس القادم افاد الزلزلة بان لجنة الميزانيات رات انة حتي تؤدي الجلسة بالطريقة التي من خلالها يستطيع الديوان ان يعرض الامور المتضمنة مخالفات فلابد ان توضع اليه لهذه الجلسة وبالتالي بعثت رسالة الي رئيس مجلس الامة بتاجيل الجلسة الي ان يتم وضع الالية واضحة المعالم ولا تكون الجلسة عشوائية

واوضح الزلزلة ان اولويات الحكومة ممتازة مبينا ان ما قدم للمجلس منها هو قرابة ٣٦ قانون وليس كما صرح به وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتقديم ١٨٠ اولوية للمجلس

وقال ان الاتفاقية اللامنية ضمن مقترحات الحكومة ولكن ليس بالضرورة كل ما تقترحه يمشي فالمجلس هو من يقر او يرفض واذا كانت الاتفاقية الامنية تتعارض مع الحريات فبالتالي سوف ترفض لانه لا يمكن التعديل علي مواد الاتفاقية

وكشف الزلزلة ان مجموعة من النواب تقدموا بطلب لعقد اجتماع خاص في مكتب المجلس لمناقشة تداعيات انخفاض النفط وتم الموافقة علي الطلب وحدد له موعد في الايام المقبلة بحضور وزير النفط ووزير المالية ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

شدد على ضرورة أن تعمل الحكومة على تحسين صورة البلاد في مجال حقوق الإنسان

# الدويسان: «الداخلية والدفاع» وافقت على إزالة التمييز بين الكويتيين على أساس رقم مادة الجنسية

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

ابدي النائب فيصل الدويسان سعادته بموافقة لجنة الداخلية والدفاع علي المقترح الذي تقدم به في وقت سابق بشان ازالة التمييز بين الكويتيين علي اساس رقم مادة الجنسية مؤكدا ان اللجنة وافقت اليوم علي المقترح

بان يكتب بشهادة الجنسية كويتي فقط دون الاشارة الي رقم المادة

واضاف ان هذا لا يعني ان وزارة الداخلية لا تعلم كيف اخذ هذا المواطن الجنسية

وشدد الدويسان علي ضرورة ان تعمل الحكومة علي تحسين صورة الكويت في مجال حقوق الانسان خاصة وان الكويت مقبلة علي مراجعة شاملة لحقوق الانسان

محذرا بانه للاسف سوف يتم الاستخدام بالوضع الخاص بسحب الجنسيات الكويتية وانه اذا لم تستعد الحكومة للرد وتثبت انها سحبت الجنسية من المزورين فان الوضع سوف يكون محرجا وصعب وقال علينا الانتهاء من قضية بيع البدون لجزر القمر واعلن انه سوف يتقدم بسؤال اخر في هذا الشان خاصة وانه تردد ان الحكومة تدرس بيع البدون لدول اخري بعضها اوربي

وحذر بان اللائحة الدولية سوف تكون قاسية علي الكويت وتتمني ان تدخل ونحن انتهينا من انشاء ديوان حقوق الانسان

ودعا سمو رئيس مجلس الوزراء ان يعين متحدث رسمي ناطق باسم الحكومة مؤكد ان بعض القيادات والوزراء لا يجيدون التعامل مع كاميرات التلفزيونات وبالتالي يتحدثون بامور لا يقصدونهم وسأل الدويسان رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية هل انت جاد في معالجة قضية البدون ام لا وما الدليل علي جديتك